



الناصرية تضرم شرارة انتفاضة 2

كاسر 3



انتهى الخلاف العائلي وبقيت المؤامرة مكتومة

كاسر 2 18.8.6



دوامه الانتخابات الخامسة تهدد نتيجاتها

كاسر 2



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأربعاء 07/04/2021

24 شعبان 1442

السنة 43 العدد 12023

Wednesday 07/04/2021

43rd Year, Issue 12023



سد النهضة: ماذا ستفعل مصر بعد انهيار «الفرصة الأخيرة»

القاهرة - يسود ترقب محلي وإقليمي بشأن الخطوات القادمة التي ستتخذها مصر بعد فشل المفاوضات مع إثيوبيا بشأن سد النهضة وهي المفاوضات التي وصفتها سابقاً بـ"الفرصة الأخيرة" ملوحة بالخيار العسكري.

واخفقت المفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا برعاية الاتحاد الأفريقي حول مشروع سد النهضة في التوصل إلى منهجية جديدة للتفاوض بعد مضي ثلاثة أيام من الاجتماعات في عاصمة الكونغو الديمقراطية كينشاسا. وتحضر المواقف الراهنة الخيارات بين القيام بعملية عسكرية سريعة قبل الماء الثاني أو تمرير وجهة النظر الإثيوبية التي بمجرد إتمامها عليه سوف يكون السد أمراً واقعاً قد يصعب استخدام القوة العسكرية معه وهي الفرضية الأقرب خاصة مع عدم إبداء السودان تأييده للتلويح المصري بذلك. وحملت مصر والسودان إثيوبيا مسؤولية التعثر والتعنت والإصرار على إتمام الماء الثاني في يوليو المقبل دون التوقيع على اتفاق ملزم للجميع، ما أدى إلى إخفاق جولة كانت الأمل في ضبط دفة المفاوضات.

مصر تقترب من خسارة تقاربها مع السودان الذي لا يبدو داعماً للخيار العسكري في ملف سد النهضة

وتشدد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك الاثنين على الحاجة إلى تخفيف حدة التوترات الحدودية ومعالجة القضايا الاقتصادية وتعزيز الإصلاحات السياسية، في إشارة إلى أن السودان حاقف بالمشكلات ولن يتحمل التورط في تصعيد مع إثيوبيا.

لكن المحلل السياسي السوداني محمد علي تورشين يقول إن "أي ضغوط أميركية على السلطة الانتقالية للوقوف بجانب إثيوبيا لن تلقى قبولا، لأن المسألة تتعلق بالأمن القومي، ولا علاقة لها بخوارزمية سياسية، فهناك أولويات تفرض الخيارات". وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن واشنطن في حاجة إلى الخرطوم في ظل تصاعد الصراعات على الاستفادة من الموارد السودانية الغنية مع دخول روسيا والصين كطرفين منافسين في المنطقة.

وتعززت رؤية مصر باقتراح السودان كثيراً منها، حيث تأكد أن سد النهضة يحمل أضراراً بالغة بخلاف ما روج له نظام الرئيس السابق عمر البشير، وانعكس تقاربه الجديد مع مصر سلباً على إثيوبيا التي راكبت على استمرار دعم الخرطوم لرؤيتها.

ويشير متابعون إلى وجود انقسام سوداني، فهناك فريق يرى في استمرار التنسيق مع مصر وسيلة ضغط على إثيوبيا لضبط مسار المفاوضات وحجزها على حل الأزمة الحدودية، بينما يرى فريق آخر أن التنسيق المتزايد يحمل السودان فاتورة أجنبية مصرية ويؤثر على علاقات الخرطوم الإقليمية والدولية ويضعها في ورطة سياسية.

ورغم التناغم المعلن في مواقف مصر والسودان إلا أن مراقبين يرحبون بخسارة القاهرة لتقاربها مع الخرطوم في هذا الملف. ويرى هؤلاء أن الخرطوم لا تستطيع التماهي في التصعيد بالتوازي مع القاهرة في أزمة سد النهضة، وقد تلجأ للعودة إلى الدوران في فلك الموقف الإثيوبي لتخفيف الأضرار الناجمة عنه، وربما تعظيم المصالح بدلاً من الصدام معها.

ولاحظت مصر مراقبين يرحبون بخسارة القاهرة لتقاربها مع الخرطوم في هذا الملف. ويرى هؤلاء أن الخرطوم لا تستطيع التماهي في التصعيد بالتوازي مع القاهرة في أزمة سد النهضة، وقد تلجأ للعودة إلى الدوران في فلك الموقف الإثيوبي لتخفيف الأضرار الناجمة عنه، وربما تعظيم المصالح بدلاً من الصدام معها.

قيس سعيد يوسع الخلاف مع البرلمان رافضاً خرق الدستور والحوار مع «الصوص»

الرئيس التونسي: لن أقبل بمحكمة لتصفية الحسابات



براقة أول محطة نووية عربية تبدأ العمل في الإمارات

أي نحو 25 بالمائة من احتياجات الإمارات من الكهرباء، بحسب مؤسسة الإمارات للطاقة النووية.

أبوظبي - بدأت محطة براكه للطاقة النووية السلمية في الإمارات الثلاثية إنتاج الكهرباء بعد نحو 8 أشهر على

انطلاق العمل في أول مفاعل عربي. وعند اكتمال تشغيلها، فإن مفاعلات الطاقة الأربعة ستولد 5600 ميغاوات،

ما اعتبره مراقبون إشارة واضحة إلى أن الحوار لا يمكن أن يتم إلا وفق رؤية رئيس الجمهورية وليس وفق رؤية الحوار الوطني المطروحة حالياً والتي تضع من ضمن محاورها مناقشة سبل الخروج من الأزمة السياسية الحالية ومن بينها تعديل القانون الانتخابي وإرساء المحكمة الدستورية.

ومن شأن هذا التصريح أن يعيد البرود إلى علاقة رئيس الجمهورية مع الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يتحمس لإنجاح مبادرته بشأن الحوار الوطني وأعلن أكثر من مرة أن الرئيس سعيد قد قبل بان يتم الحوار تحت مظلة مؤسسة الرئاسة. لكن متابعين يعتقدون أن موقف مؤسسة الرئاسة واضح بشأن رفض الحوار مع أطراف الحزام البرلماني

بناء المحكمة الدستورية، ينظر إلى ما هو أبعد، وهو منع تشكيل محكمة على مقياس بعض الأحزاب المنتقدة تكون ساحة للتوظيف السياسي بدل محكمة ذات مصداقية وتكون مرجعاً لحل الخلافات، لافتين إلى أن رئيس الجمهورية يعرف سر استعجال إرساء المحكمة حالياً وهو تحويلها إلى ورقة للضغط عليه.

وفي حوار مع إذاعة المنستير المحلية تساءل الرئيس سعيد عن مفهوم الحوار الوطني، مشيراً إلى أن البعض لا يعرف معنى الوطنية. وقال إنه مستعد للحوار حول المشاكل الحقيقية للتونسيين مثل المسكن والصحة والضمان الاجتماعي، لكنه ليس مستعداً للحوار مع من وصفهم بـ"الصوص" ومن "سرقوا وسطوا"، ولا مع اللوبيات،

ويفترض أن تكون المحكمة الدستورية، التي كان ينبغي انتخاب أعضائها بعد عام من صياغة دستور 2014، هي الجهة المخولة للنظر في النزاع الدستوري بين مؤسسات الدولة.

ويعتقد مراقبون أن قيس سعيد قد أحبط خطط الحزام البرلماني للحكومة، الذي يخطط لتمرير المحكمة الدستورية وتوظيفها في مواجهته مع مؤسسة الرئاسة بشأن تأويل النصوص وخاصة دفع الرئيس إلى التخلي عن أسلوبه في تعطيل الخطوات الحكومية وبينها تمرير التعديل الحكومي الأخير والسماح بالقسم أمامه.

ويشير هؤلاء إلى أن الرئيس سعيد، رغم المؤاذات التي توجه له بشأن تعطيل

كم سعر الليرة اللبنانية الآن؟ لا نعرف تحديداً: الأغنياء يستفيدون والفقراء يدفعون الفاتورة

بيروت - لا يعرف اللبنانيون بالضبط سعر الليرة كي يعرفوا القيمة الفعلية لأموالهم المدخرة في البنوك حالياً، وهناك ما لا يقل عن أربعة أسعار صرف مختلفة يتم من خلالها تحويل الليرة اللبنانية إلى الدولار الأميركي. وفيما يستفيد الأغنياء من تنوع أسعار الصرف يدفع الفقراء وصغار المودعين فاتورة ذلك.

وبدلاً من ذلك أصبح المجتمع الدولي عالقاً في مازق؛ فمن جهة لا يستطيع صندوق النقد الدولي تقديم قروض دون إنجاز إصلاحات، ومن جهة أخرى لا يستطيع أن يترك الفقراء يتضورون جوعاً. ووفقاً للأمم المتحدة كان يُنظر إلى أكثر من 55 في المئة من سكان البلاد على أنهم "محاصرون في (دوامة) الفقر ويكافحون من أجل الحصول على الضروريات" في عام 2020 مقارنة بنسبة 28 في المئة في عام 2019. وقرر البنك الدولي تقديم 246 مليون دولار لأقصر الطبقات، لكن قرار البنك المركزي إصدار هذه المساعدات عند سعر 6240 ليرة مقابل الدولار تسبب في إثارة غضب واسع النطاق.

السياسية والثرية على البنوك لتحويل الأموال إلى الخارج". وقال نزار غانم، المحلل اللبناني في السياسة الاقتصادية ومدير مؤسسة تراينغل البحثية، إن تكلفة الأزمة المالية يتم إلقاؤها عمداً على عاتق الأضعف.

وفشلت الحكومة حتى الآن في تقديم خطة مالية ونقدية متماسكة لإخراج الاقتصاد من الأزمة.

وساعد غياب قانون ضوابط رأس المال الأثرياء على تحويل أموالهم إلى بنوك في سويسرا أو فرنسا. وكان على المودعين اللبنانيين الصغار والمتوسطين، بمن فيهم المحتجون الذين حذروا من الانهيار في عام 2019، التعامل مع الأمر الواقع رغماً عنهم؛ فإما تجميد حساباتهم أو الانسحاب بخسارة فادحة. واعترف مصرفي كبير، تحدث إلى مجلة "فورين بوليسي" شرط عدم الكشف عن هويته، بأن الأثرياء استخدموا علاقاتهم السياسية لتحويل أموالهم إلى الخارج. وقال المصرفي "فرضت البنوك قيوداً صارمة على رأس المال بهدف وقف الانهيار المالي. ومع ذلك ضغطت النخبة

اللبنانية، ولكن بخسارة مقارنة بسعر السوق. وقال العديد من المصرفيين والاقتصاديين إن مدخرات اللبنانيين يتم إخضاعها لنظام المراجعة لتقليل الخسائر المصرفية مع الحفاظ على امتياز وصول الأغنياء إلى السيولة، بفضل العلاقات الحزبية والطائفية أو "الواسطة" التي سمحت للكثيرين منهم بإتقان مدخراتهم من النظام المنهار. وفرضت الأزمة تكلفتها على المودعين الصغار والمتوسطين في البلاد، ولم يعلن أي من بنوك الدولة إفلاسها، وتم تجاهل اقتراح سابق يفيد بفرض تخفيض رأس المال فقط على كبار المودعين أو المساهمين.